ISSN: 2437-0525 / EISSN: 2602-5078

JBAES: مجلد (10)، عدد (01)، 2024، ص: 219-232

مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية

موقع المجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/313/

المقاولاتية كآلية جديدة لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

Entrepreneurship as a new mechanism for achieving economic diversification in Algeria

لسبط امحمد رشيد [1]*، **Lasbet Mhamed Rachid**، mr.lasbet@lagh-univ.dz

بوهالي محمد [2]، **Bouhali Mohamed**، m.bouhali.eco@lagh-univ.dz

[1] طالب دكتوراه، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط (الجزائر)

[2] أستاذ محاضر "أ"، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، جامعة الأغواط (الجزائر)

تاريخ الإرسال: 2024/02/24 **تاريخ القبول:** 2024/05/19 **تاريخ النشر:** 2024/05/21

ملخص

تعتبر المقاولاتية أداة هامة لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حيث تمكننا من استكشاف الفرص الاستثمارية، خلق القيمة المضافة، زيادة فرص العمل، واستغلال الموارد غير المستغلة في الاقتصاد، كما أنها تلعب دورا مهما في جميع الجوانب خاصة الاقتصادية والاجتماعية منها، حيث نجد أن الجزائر تزدخر بموارد مهمة مهملة غير مستغلة بشكل جيد، من خلال هذه الورقة البحثية سنتطرق إلى أهم الفرص الاستثمارية المتاحة في الجزائر باعتبارها تتوفر على كم معتبر من الموارد العاطلة في الاقتصاد، حيث يمكن لهذه الأخيرة تحرير الاقتصاد من التبعية المطلقة لقطاع المحروقات بشرط ما إذا استثمرت في توزيع الإنتاج وتنويع الصادرات من أجل زيادة الموارد المالية للدولة، وكذا مساهمة المقاولاتية في تحقيق التنويع من خلال تقييم دورها، عراقيلها كآلية للتنويع.

الكلمات المفتاحية

المقاولاتية؛ التنويع الاقتصادي؛ الجزائر؛

تصنيف JEL: M13 ؛ O10

Abstract

Entrepreneurship is an important tool for achieving economic diversification outside the hydrocarbon sector, as it enables us to explore investment opportunities, create added value, increase job opportunities, and exploit untapped resources in the economy. It also plays an important role in all aspects, especially economic and social ones, where we find that there are opportunities Large and diversified investment in the Algerian economy in all its productive sectors, but it is not properly exploited. Therefore, we will try, through this research paper, to address the most important investment opportunities available in Algeria, as it has a considerable amount of idle resources in the economy, as the latter can liberate the economy from absolute dependence on the hydrocarbon sector, provided that it is invested in the distribution of production and diversification of exports in order to increase resources. The state's finances, as well as the contribution of entrepreneurship to achieving diversification by evaluating its role, its obstacles as a mechanism for diversification.

Keywords

Entrepreneurship ;Economic diversification ; Algeria ;

JEL Classification Codes : M13 ; O10

* البريد الالكتروني للباحث المرسِل: mr.lasbet@lagh-univ.dz

I. مقدمة:

من منطلق العديد من التغيرات التي يشهدها العالم على غرار تذبذب أسعار المحروقات وعودة ظهور التكتلات الاقتصادية والسياسية التي أثرت على الخطط التنموية التي وضعتها الحكومات المصدرة للمحروقات، لكون أغلب المشاريع التنموية ممولة من عائدات المحروقات، وفي ظل عدم قدرة الحكومة على التحكم في أسعار هذه الأخيرة، صار لزاما عليها البحث عن بديل عاجل لتمويل التنمية وتحقيق التنويع الاقتصادي، باعتبار أن المقاولاتية هي إحدى الركائز الأساسية التي تراهن عليها الكثير من الدول لتحقيق قفزات نوعية على مستوى اقتصاداتها ودفع عجلة التنمية، من بين هذه الدول الجزائر التي تسعى في الآونة الأخيرة إلى النهوض باقتصادها من خلال رفع مستوى إنتاج القطاعات الأخرى دون الاعتماد على ما يعرف باقتصاد البراميل "الاقتصاد الوهمي" الذي يعتمد على مصدر واحد ألا وهو قطاع المحروقات، إذا فالمقاولاتية هي واحدة من أهم المصادر التي سنحاول من خلالها خلق اقتصاد حقيقي متنوع وإنتاجي بحت.

وبناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية في بحثنا هذا ألا وهي:

ماهي الأهداف المرجوة من المشاريع المقاولاتية في الجزائر للحصول على اقتصاد متنوع؟ للغوص والإجابة على الإشكال المطروح يجب التطرق إلى ما يلي:

- ❖ تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في كون أن تنويع حتمية لابد منها من أجل تنويع مصادر الدخل والإنتاج والصادرات وتكوين اقتصاد إنتاجي حقيقي بعيد عن التبعية للمحروقات التي تتسم بعدم ثبات مواردها، ويمكن تحقيق ذلك من خلال النشاط المقاولاتي.
- ❖ الغاية من المقال إظهار قيمة العمل المقاولاتي في شتى المجلات "التنويع" من أجل تحقيق التنمية بجميع إشكالها وكذا السعي لرفع معدلات النمو.
- ❖ تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي من خلال التعريج على مفهوم التنويع ودوافع اللجوء إليه ومؤشرات قياسه، ثم مفهوم المقاولاتية وكيف يمكن لها أن تحقق أهداف التنويع، وعرضنا أهم التحفيزات الاستثمارية الموجودة في الجزائر، وللإجابة على الإشكالية الرئيسية قسمنا الورقة البحثية إلى ثلاث فقرات رئيسية كما يلي:
  - ✓ تنويع الاقتصاد وأسباب اللجوء إليه وأهم المؤشرات المستعملة في قياسه.
  - ✓ المقاولاتية وأهميتها.
  - ✓ المزايا المقاولاتية في بعض القطاعات الهامة في الاقتصاد الجزائري لتحقيق التنويع.

II.الإطار النظري للدراسة:

1. تنويع الاقتصاد: من خلال التطرق إلى المفهوم، الأسباب، المؤشرات المستعلمة في عملية التنويع.

أ. مفهوم تنويع الاقتصاد: هو تلك العملية التي بواسطتها يتم الحد من الاخطار الاقتصادية، زيادة القيمة المضافة، رفع مستوى الدخل، وهذا من خلال العمل على الاعتماد بشكل واسع على جميع القطاعات الموجودة دون الاعتماد بالكلية على منتج واحد، وبعبارة اخرى تنويع الاقتصاد يتمثل في تنوع مصادر الموارد في الميزانية العامة للدولة أي خارج موارد قطاع المحروقات.

وتعرف أيضاً بعملية تنويع مصادر الدخل، من خلال القضاء بشكل نهائي على سيطرة وهيمنة منتوج واحد والعمل على توسيع عملية القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية (السلع والخدمات) في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي القضاء على مخاطر اعتماد الاقتصاد على الدخل، ويعني التنويع الاقتصادي أيضاً استغلال كافة الموارد

والقدرات الإنتاجية المحلية، وضمان تراكم القدرات الداخلية القادرة على إنتاج الموارد المتجددة، والوصول إلى مرحلة يهيمن فيها الإنتاج المحلي على السوق المحلية، وتنويع الصادرات تدريجيا، ومن أجل تحقيق التنويع، لا بد من إجراء تحول جذري في الهيكل الاقتصادي بحيث يرتكز الهيكل الاقتصادي على مرافق إنتاجية واسعة النطاق في سلسلة من الصناعات ذات القيمة المضافة والمزايا التنافسية العالية حيث يمر على:

✓ **التنويع الأفقي:** مما يسمح بخلق فرص لإنتاج منتجات جديدة قد تكون أو لا تكون مرتبطة بقطاع واحد مثل التعدين أو الطاقة.

✓ **التنويع الرأسي:** ويهدف إلى تطوير المنتجات وإضافة القيمة من خلال الانتقال من صناعة إلى أخرى والتوسع عمودياً باستخدام المدخلات المحلية أو المستوردة. (جرمون،2017)

✓ مصطلح التنويع الاقتصادي يعني أنه يتعين على الدولة إنتاج وتصدير مجموعة متنوعة من المنتجات، ويشمل التعريف أيضًا تنويع صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية والتعليم، وبشكل عام، يعني التنويع الاقتصادي أنه يتعين على الدولة إنتاج وتصدير مجموعة متنوعة من المنتجات وكذا تصدير مجموعة واسعة من السلع والخدمات.

✓ التنويع الاقتصادي هو توسيع العملية الاقتصادية وإرساء دعائم الاقتصاد الحقيقي، والتي تشمل القاعدة الإنتاجية والقاعدة المالية والقاعدة الخدمية، مما يساهم في خلق مصادر دخل غير نفطية.

✓ يشير التنويع إلى الرغبة في تحقيق عدد أكبر من مصادر الدخل الأساسية التي من شأنها تحسين القدرة الحقيقية للبلد في إطار التنافسية الدولية، دون اشتراط أن تكون لتلك القطاعات ميزة نسبية عالية، وزيادة القدرة الإنتاجية للقطاعات المختلفة، وهو يقوم على ضرورة الارتقاء التدريجي بواقع هذه القطاعات لتصبح بدائل يمكن أن تحل محل مورد واحد، ومن ثم فإن التنويع ينطبق على البلدان التي تعتمد على مصدر دخل واحد غير مستدام.

✓ وكتعريف شامل فالتنويع هو تخفيض الارتكاز على مصدر واحد والعمل على خلق اقتصاد حقيقي من خلال بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في عدة قطاعات، وتعزيز القاعدة الاقتصادية للصناعة والزراعة وخلق قاعدة إنتاجية، اذا كمثال على ذلك ينطبق على التنويع: ربة البيت الحكيمة لا تضع البيض كله في سلة واحدة بل يجب السعي دائما إلى تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات. (أسماء،2017)

ب.أسباب تنويع الاقتصاد:

إن الدافع الرئيسي من التنويع الاقتصادي يكمن في حماية الاقتصاد من الصدمات الناتجة عن إنتاج وتصدير سلعة واحدة خاصة إذا كانت مادة أولية. لعل الحجة الأقوى للتنويع الاقتصادي تلك التي قدمهاSinger & Prebisch من خلال ما يعرف ب:Prebisch-Singer hypothesis (PSH) ، وتشير الفرضية إلى أن السياسة الاقتصادية للبلد لا يمكن أن يستند النمو الاقتصادي فيها على إنتاج وتصدير المواد الأولية، ذلك أن أسعار المواد الأولية تنخفض مع مرور الوقت بالنسبة لأسعار صادرات السلع المصنعة، ونتيجة لذلك فان أسعار الصادرات وأسعار الواردات في هذه الدول ستتراجع- شروط التجارة الخارجية- وهو ما ليس في صالح الدول المصدرة للموارد الأولية والمستوردة للسلع المصنعة، وبشكل عام يمكن العثور على أهم أسباب ودوافع التنويع الاقتصادي في الجوانب التالية:

- **تقليل مخاطر الاستثمار:** يساعد التنويع الاقتصادي على زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار وتقليل مخاطر الاستثمار. إن توزيع الاستثمارات على عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية يمكن أن يقلل من مخاطر الاستثمار الناشئة عن تركز الاستثمار في عدد صغير من الأنشطة الاقتصادية.

- **تقليل مخاطر تراجع عائدات التصدير:** تعتمد بعض الدول ذات الاقتصادات الأقل تنوعاً على تصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات، فعندما ينخفض سعر منتجات التصدير، تنخفض عائدات التصدير من النقد الأجنبي، مما يدفع الدولة إلى تمويل الواردات أو توفير الدعم الاقتصادي. دعم الاقتصاد، وتراجع القدرة على تمويل عمليات التنمية.
- **رفع إنتاجية رأس المال البشري:** يساعد التنويع الاقتصادي على زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.
- **تعزيز درجة الترابط بين القطاعات الإنتاجية:** إن التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية الإنتاجية يساعد على تقوية العلاقات المترابطة فيما بينها، مما يخلق العديد من التأثيرات الخارجية على الإنتاج وبالتالي ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي.
- **انخفاض التقلبات في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي الاقتصاد الأقل تنوعاً بسبب تركيز الإنتاج على عدد محدود من المنتجات إلى تقلبات كبيرة في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.
- **خلق فرص العمل:** وذلك لأن التنويع يحفز النمو الاقتصادي، ويحقق التنمية المستدامة، ويزيد من الترابط بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة، وخلق فرص العمل، وانخفاض البطالة.
- **زيادة القيمة المضافة:** يسهم التنويع الرأسي في إيجاد فرص العمل واستقرار عناصر الإنتاج، مما يولد قيمة مضافة سواء على الصعيد القطاعي أو المحلي. (أحمد،2018)
- **رفع مؤشرات النمو الاقتصادي واستدامته:** ظهرت المناقشات حول التنويع الاقتصادي مبكراً في نظرية النمو من خلال نموذج "رومر" الذي ركز على تأثير تنويع المدخلات على النمو، وبناء على ذلك فإن تنوع المنتجات المتاحة كمدخلات مهم أيضا لتحقيق النمو الاقتصادي، وفي هذه الحالة فإن الاقتصاد الذي يمكنه إنتاج العديد من السلع المختلفة يحقق عوائد عالية، مما يؤدي إلى تطور ونمو اقتصادنا، في الواقع تظهر الدراسات التجريبية المختلفة أن النمو والإنتاجية عاملان يرتبطان بشكل كبير وإيجابي بالتنويع الاقتصادي.
- **هدر الموارد الطبيعية:** استنزاف الموارد الطبيعية، وخاصة النفط، التي تعتمد عليها اقتصادات العديد من الدول النامية، يثير قضايا الاستدامة الاقتصادية، ويقضي المنطق الاقتصادي باستبدال هذه الموارد بأنواع أخرى من رؤوس الأموال حفاظاً على حقوق الأجيال القادمة مع تراجع الاحتياطيات من هذه الموارد. (نبيلة،2020)

ت. مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي: لنجاح عملية تقييم التنويع الاقتصادي لدولة ما، لا بد من دراسة بعض المؤشرات الكمية التي يتم من خلالها قياس درجة تنوع القطاعات الاقتصادية، وغالباً ما يتم تحديد هذه المعايير من خلال تحليل البيانات الموجودة التي يمكن أن تعكس بشكل واضح البنية الاقتصادية التي تعكس الوضع. تعتبر هذه المؤشرات دليلاً على مستوى التنويع الاقتصادي وترتبط بشكل أساسي بأداء الاقتصاد الكلي للدولة، ومن أهم المؤشرات ما يلي:

- ✓ **التغير الهيكلي:** من خلال مساهمة القطاعات النفطية وغير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، ونمو أو انكماش مساهمة هذه القطاعات بمرور الوقت.
- ✓ **العلاقة بين درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعدم استقرار أسعار النفط:** من الواضح أن التنويع يقلل من عدم الاستقرار.
- ✓ **الاتجاهات في الإيرادات النفطية كنسبة مئوية من إجمالي إيرادات الدولة:** هذه هي وتيرة توسع قاعدة الإيرادات غير النفطية.
- ✓ **تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات وتركيبها:** تشير الزيادة المطردة في الصادرات غير النفطية إلى أن الاقتصاد أصبح أكثر تنوعا.

✓ **التوزيع القطاعي للقوى العاملة:** يعكس هذا المؤشر التغيرات في التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي.

✓ **نسبة مساهمة القطاع العام إلى مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:** هذا مؤشر مهم في البلدان الغنية بالنفط، حيث أن التنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالنفط يعتمد على مساهمة أكبر للقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الكلي.

✓ **توزيع ملكية الأصول في القطاعين العام والخاص:** يمكن استخدام هذا المؤشر لتقييم نجاح برامج الخصخصة والتحقق من صحة المؤشرات الأخرى التي تبين التغيرات في مساهمة القطاعين العام والخاص في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف وتكوين رأس المال الثابت الإجمالي وتعزيزها.(أحمد،2015)

وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات قد تشير إلى درجة التنوع في اقتصاد بلد ما، إلا أنها لا تقدم صورة دقيقة عن مدى التنويع، وذلك بسبب التباينات والاختلافات في المؤشرات المستخدمة لتحديد درجة التنويع، بالإضافة إلى ذلك فإن استخدام نسبة الناتج القطاعي إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للتركيبة القطاعية للاقتصاد ليس دقيقًا دائمًا، خاصة عندما تكون هناك تغيرات طارئة في هذه النسب نتيجة لتقلبات الطقس أو وجود ركود أو تغيرات في أسعار الموارد الطبيعية، على سبيل المثال ليس من الصحيح دائمًا التركيز على النمو في قطاعات محددة كمؤشر للنمو، ليس من الصحيح دائماً التركيز على نمو قطاعات محددة كمؤشر للنمو عندما يكون القطاع الصناعي موجوداً كجيب منفصل عن القطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني، فقد تنمو هذه القطاعات دون أي تطور حقيقي.(العيسوي،2003)

ث.المؤشرات الإحصائية لقياس التنويع الاقتصادي: لنجاح عملية تقييم التنويع الاقتصادي لدولة ما لا بد من دراسة بعض المؤشرات الكمية التي يتم من خلالها قياس درجة تنوع القطاعات الاقتصادية، وغالباً ما يتم تحديد هذه المعايير من خلال تحليل البيانات الموجودة التي يمكن أن تعكس بشكل واضح البنية الاقتصادية التي تعكس الوضع، ومن أهم المؤشرات ما يلي:

يقاس التنويع الاقتصادي بعدة مؤشرات إحصائية تتفاوت في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على قياس ظواهر التشتت كمعامل التباين، أو خصائص التركز كمؤشر جيني، بينما يعتمد بعضها الآخر على مفهوم التنويع كمعامل هيرفندال-هرشمان، وهو الأكثر شيوعًا، وتعطي هذه المؤشرات قياسات متقاربة من حيث الاتجاهات والتغيرات عند قياس ظاهرة التنويع الاقتصادي.(الخطيب،2015، ص ص 461-462)

✓ **مؤشر هيرفندال-هيرشمان:** أحد أشهر مؤشرات درجة التنويع الاقتصادي، وتتراوح قيمته بين صفر (0) و واحد (1). وكلما اقتربت قيمة هذا المؤشر من الصفر (0)، كلما كان الاقتصاد أكثر تنوعًا، وكلما اقتربت قيمته من واحد(1)، كلما كان الاقتصاد أقل تنوعًا، أي أكثر تركزًا، ويُحسب المؤشر باستخدام العلاقة التالية:

$$H = \frac{\sqrt{\Sigma(\frac{Xi}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث:

H: مؤشر هيرفندال – هيرشمان، **Xi:** الناتج المحلي الإجمالي على مستوى القطاع**i**، **X**، **N:** عناصر الناتج لجميع القطاعات. (الفتاح، 2018، صفحة 333)

✓ **مؤشر تنوع الصادرات:** يقيس هذا المؤشر التباين بين صادرات البلد من السلع الرئيسية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات وصادرات البلد من السلع الرئيسية كنسبة مئوية من الصادرات العالمية، ويتأرجح المؤشر بين 0 و1، فكلما

اقترب المؤشر من الصفر، ارتفعت درجة تنوع الصادرات، وعندما يصل المؤشر إلى الصفر، يكون هيكل صادرات البلد متماشياً مع هيكل الصادرات العالمية، ويتم حسابه وفقاً للمعادلة التالية:

$$S_j = \frac{\sum_{i=1} |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

Sj: تنوع الصادرات، **Hij:** حصة الصادرات من السلعة i من صادرات الدولة الكلية **j**، **Hi:** صادرات الدولة من السلعة **i** الى صادرات الدول الاجمالية. (العربي، 2009، الصفحات 145-146)

✓ **مؤشر فلادمير كسوف:** يقاس بالعلاقة التالية:

$$COS = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث:

COS: المؤشر.

i α : الأهمية النسبية للقطاعات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الفترة المرجعية.

i β : الأهمية النسبية للقطاعات في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الفترة قيد المقارنة.

عندما تكون هناك قيمة: Cos=0، فهذا يعني أن هناك تغيرًا هيكليًا يحدث في الاقتصاد المعني، بينما تشير القيمة البعيدة عن هذه القيمة إلى غياب هذا التغير الهيكلي.(المصبح، 2008، ص 94)

2. **مفهوم المقاولاتية:** هناك جملة من التعاريف والمفاهيم لعل أهمها ما يلي:

تعرف المقاولاتية على أنها " نشاط يهدف الى انشاء مشروع جديد، يقدم قيمة اقتصادية مضافة، من خلال إدارة الموارد المتاحة بكفاءة تقديم منتج جديد متميز أو ابتكار نساط اقتصادي يتسم بالإبداع، ويتصف بالمخاطرة". حيث أن المقاول يأخذ مكانة بين الموردين والعملاء أو المنتجين والعملاء ليتحمل مخاطر لتحقيق النجاح، فالشخص المقاول هو الذي يستطيع أن ينقل المصادر الاقتصادية من انتاجية منخفضة الى انتاجية عالية، ويغتنم الفرص لتبني عملا متميزا من لا شيء. (قطاف،2021، ص ص 186-187)

كما تعرف ايضا على أنها " عملية مجازفة اقتصادية من أجل خلق مؤسسة جديدة تسخر تكنولوجيات جديدة أو توليد منتج جديد ذي قيمة". (قطاف،2021، ص 187)

المقاولاتية من المنظور الاقتصادي: يعتبر الكاتبان Richard Cantillon (1755) و Jean Say Baptiste (1821) الرائدان في ربط المقاولاتية بمجال الاقتصاد، فيرى Cantillon Richard (1755) بأن المقاولاتية هي تحمل المخاطرة، حيث عرف المقاول على أنه الشخص الذي يقوم بالتوفيق بين عوامل الإنتاج، حيث يشتري بسعر أكيد من أجل أن يبيع بسعر غير أكيد في المستقبل، وهذا يعني أنه قد ترتفع الأسعار أو تنخفض مستقبلا وهذا يحمل في طياته المخاطرة، حيث جعل Cantillon Richard(1755) من عدم التأكد عامل أساسي لتحديد تعريف المقاول بغض النظر عن وظيفته، أما الفيلسوف الفرنسي Say Baptiste Jean(1821) يرى أن المقاول هو منظم لعوامل الإنتاج، فهو ينقل إنتاجية أو ربحية الموارد الاقتصادية من مستوى منخفض إلى مستوى مرتفع، فما يميز المقاول حسبه هو الإنتاج بشكل

خاص، فهو سبب تطبيق معارفه هذا التطبيق يستوجب الذكاء والحس الحاد للحكم على الحاجات والوسائل والعمل على تلبيتها، وكما هو الحال فإن تنفيذ هذه الوظيفة يتطلب أخذ عنصر الخطر بعين الاعتبار.(موساوي،2020، ص19).

أما (Drucker 1964) يقول إن رائد الأعمال هو الشخص الذي يغتنم الفرص إلى أقصى حد، وترتبط ريادة الأعمال إلى حد كبير بالمخاطرة والتعامل مع عدم اليقين.(الجودي،2015، ص 12)

فرص السوق هي نتيجة لأوجه القصور الناجمة عن عدم كفاءة المعلومات أو نقص التكنولوجيا لتلبية الاحتياجات غير المتلبية، الفرص الناشئة عن التقلبات الخارجية في المؤشرات الاجتماعية والسياسية والسكانية والاقتصادية.

الفرص الناشئة عن الابتكارات والاكتشافات التي تولد معرفة جديدة، ووفقا لما ذكره كاسون في عام 1982، تُعرّف الفرصة بأنها "حالة يقوم فيها رائد أعمال لديه القدرة على اكتشاف موارد غير مقيّمة وشرائها وتنظيمها للبيع في شكل سلع ذات قيمة، بتقديم منتجات وخدمات ومواد خام جديدة، وإدخال أساليب تنظيمية جديدة وجعل بيعها بسعر أعلى من تكلفة الإنتاج ممكناً من خلال القيام بأعمال تنظيمها بطريقة يُعرّف بأنه "وضع يجعل من الممكن البيع بسعر أعلى " (شون و فينكاترامان) وقد اعتبر شون وفينكاترامان أن الفرصة هي حجر الزاوية في التفكير الريادي وأن وجود العقد يعتمد على وجود فرصة، ووصفوا فرصة العقد بأنها حالة يمكن فيها لمنتج جديد أو مادة خام أو آلية تنظيمية جديدة أن تتخذ شكلاً جديداً يوفر فرصة للربح.(لفقير،2017، ص 86)

اذا كملخص لمفهوم المقاولاتية من خلال ما سبق: ترتكز المقاولاتية على الخطوات الرئيسية الآتية:

- ❖ البحث عن الفرص واستغلالها بشكل جيد.
- ❖ العمل على ايجاد الطرق اللازمة لتوفير التمويل المناسب و الكافي.
- ❖ تحمل و تقبل الاخطار المحتمل وقوعها بناء على درجة عدم التقين.
- ❖ العمل على الابتكار من خلال استغلال كل الإمكانات المتاحة.

اذا توفر كل ما سبق تستطيع إنشاء مؤسسة ومن ثم العمل على خلق القيمة المضافة في الاقتصاد.

3.آثار ريادة الأعمال: يعكس ارتفاع مستوى الاهتمام بريادة الأعمال الأهمية التي تتميز بها هذه الظاهرة من خلال آثارها الاقتصادية والاجتماعية، فمن الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتميز ريادة الأعمال من خلال الدور الذي تلعبه في دعم التنمية الاقتصادية.

أ. آثار ريادة الأعمال الاقتصادية:

- زيادة إنتاجية جميع العمليات والأنشطة.
- الحصول على مناصب عمل دائمة.
- المساهمة في تنويع الإنتاج من خلال مجالات إبداع المقاول المختلفة: التجديد في تنفيذ العمل.
- العمل على الانتقال الايجابي للتكنولوجيا الحديثة.
- الابتكار وإعادة الهيكلة في المشاريع الاقتصادية وتطويرها.
- البحث عن سوق حديثة وجديدة .
- زيادة منافسة المؤسسة والابتعاد عن الاحتكار.
- المساهمة في النمو الصحي للاقتصاد.
- تركيز الأنشطة على مجالات التنمية المستهدفة. (مبارك،2009)

ب.آثار ريادة الأعمال الاجتماعية: يمكن تلخيصها في ما يلي:

✓ **عدالة التنمية الاجتماعية وتوزيع الثروة:** حيث يعد المقاولون ومن خلال مشروعاتهم قادرين على تهيئة تنمية إقليمية شاملة ومتوازنة يساعدها في ذلك استغلال الموارد والإمكانيات المحلية المتاحة، وعدم الحاجة بنية تحتية كبيرة ما يجعلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

✓ **المساهمة في توظيف المرأة:** من خلال دور فعال في تعريف المرأة بعدد من الوظائف المناسبة لعملها.

✓ **التقليل من ظاهرة البطالة وإيجاد مناصب عمل دائمة:** تلعب ريادة الأعمال دوراً مهماً في زيادة فرص العمل وامتصاص البطالة.

✓ **الحد من الانتقال من الريف إلى الحضر:** بدلاً من الهجرة إلى المدن، تشكيل طبقة وسطى في المناطق الريفية.

✓ **تعزيز ريادة الأعمال:** تشدد دراسات مختلفة عن التنمية الصناعية على ريادة الأعمال كمصدر للمبادرة، وبفضل ذلك شهدت اقتصادات مختلفة ظهور منظمات تشجع على إنشاء طبقة صغيرة ومستقلة من منظمي المشاريع، وهذا ما أكده الرئيس الأمريكي ريغان سنة 1985 بقوله "تأتي معظم الابتكارات والأعمال التجارية الجديدة والتقنيات والقوى الاقتصادية الجديدة اليوم من دائرة صغيرة ولكن متنامية من الأبطال".

4. المزايا المقاولاتية في بعض القطاعات الهامة في الاقتصاد الجزائري لتحقيق لتنويع الاقتصاد:

سنتطرق إلى مزايا بعض القطاعات الهامة التي تسمح بتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات كما يلي:

أ. جانب الزراعة: ويعتبر من أهم وأهم قطاعات الاقتصاد لأنه يرتبط بشكل مباشر بإنتاج وتوريد الغذاء لجميع أفراد المجتمع. ومن السمات الأخرى لهذا القطاع أنه على الرغم من وفرة العرض، فإن مساهمته في الإنتاج المحلي ضعيفة. مجموعة من المكونات والميزات التي لم يتم استغلالها بشكل جيد، حيث يسمح القطاع الزراعي بتحقيق التنويع الاقتصادي ومن ثم خلق الثروة.

ب. التصنيع الزراعي: يحقق التصنيع الزراعي أهمية كبيرة للاقتصاد الوطني من خلال:

✓ يتم إنتاج الأغذية التي لا يمكن استهلاكها خلال فترة الإنتاج وتخزينها لاستخدامها في أوقات النقص.

✓ استغلال بقايا القطاع الزراعي كسماد أو أعلاف أو غيرها.

✓ تعزيز اقتصاد البدو حيث تستوعب مصانع الأغذية محاصيل مختلفة ذات قيمة أعلى من المحاصيل التقليدية وكذا زيادة الدخل الوطني وزيادة القيمة المضافة وخلق مناصب عمل دائمة.

ت. فرص الثروة السمكية: تتوفر الجزائر على موارد مهمة في مجال الثروة السمكية ولكنها غير مستغلة بشكل كاف، فمن خلال دعم هذا القطاع والاستثمار فيه هو بحد ذاته فرصة للخواص من اجل تحقيق الأرباح وتوفير مناصب شغل فضلا عن تحقيق الأمن الغذائي وكذا حماية المصايد ...الخ.

ث. قطاع السياحة من خلال: الاستثمار في الفندقة، إنشاء الوكالات السياحية، خدمات النقل والمواصلات، الاستثمار في المطاعم ... الخ

ج.الطاقة المتجددة من خلال: الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الحرارية الأرضية، الطاقة الحيوية، موارد الغابات، الطاقة الكهرومائية ...إلخ. كذلك هناك فرص مزايا مهمة لتحقيق التنويع الاقتصادي نقوم بذكرها باختصار دون شرح وتتمثل فيما يلي: استصلاح الأراضي الزراعية، الاستثمار في الري، التسويق والنقل الزراعي الريفي، المقاولاتية النسوية.

5. اسهامات المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي الجزائري:

لإدراك حقيقة المقاولاتية كآلية لتنويع اقتصاد الجزائر لابد من تحليل الناتج الداخلي الخام وكذلك دراسة مكوناته ومقدار مساهمة النشاطات الاقتصادية فيه، وكذلك مخرجاته ومدى مساهمتها في تركيبة الصادرات ومن ثم تعدد مصادر الدخل وسوف نقوم بتحليل بعض الأشكال والبيانات لمعرفة الوضع الحالي للدولة الجزائرية.

أ. تقييم دور المقاولاتية في تحقيق التنويع الاقتصادي الجزائري:

أ.1. تطور مناصب الشغل في المقاولاتية للفترة (2015-2022):

جدول رقم (01): تطور مناصب الشغل في المقاولاتية للفترة الممتدة من سنة 2015 الى غاية 2022:

	انواع الشركات الصغيرة و المتوسطة			الاجمالي العام
	الشركات الخاصة		الشركات العامة	
	الدين يتقاضون الرواتب	اصحاب الشركات		
سنة 2015	520 875	169 238	532	645 690
النسبة	%75,42	%24,50	%0,08	%100
سنة 2016	577386	436251	438	1014075
النسبة	%56,94	%43,02	%0,04	%100
سنة 2017	1517990	1060289	23679	2601958
النسبة %	%58,34	%40,75	%0,91	%100
سنة 2018	1591614	1107453	22197	2721264
النسبة %	%58,49	%40,70	%0,82	%100
سنة 2019	1626080	1171701	20955	2818736
النسبة %	%57,69	%41,57	%0,74	%100
سنة 2020	1737774	1230844	20899	2989517
النسبة %	%58,15	%41,18	%0,75	%100
سنة 2021	1828720	1286140	20108	3134968
النسبة %	%58,33	%41,03	%0,64	%100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة الصناعة والمناجم.

تحليل معطيات الجدول أ"علاه:

- ارتفاع متواصل لفرص العمل المتوفرة من خلال ظاهرة ريادة الاعمال بالاقتصاد الوطني بالجزائر حيث انتقلت من 520875 منصب شغل في سنة 2015 إلى 1828720منصب شغل في سنة 2022 (الشركات الخاصة)، وتعد زيادة

كبيرة، وبما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكل غالبية هذا القطاع فهي محط اهتمام ودعم الحكومة وهياكل المعونة المختلفة.

– الإسهامات الفعالة لريادة الأعمال في خلق فرص العمل كهدف من أهداف الشمول المالي لدعم الفقراء والفئات ذات الدخل المنخفض، في حين نلاحظ ارتفاع عدد العمال بالنسبة للقطاع العام من532 منصب في سنة 2015 الى غاية سنة 2017 ثم انخفض من سنة 2017 بـ : 23679 منصب الى 20108 سنة 2021.

ب.مساهمة المقاولاتية في القيمة المضافة للفترة(2015-2020):

جدول رقم (02): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة: (2015-2020)، الوحدة مليار دج.

	من سنة 2015 الى غاية سنة 2020					
	المبلغ					
الشركة العامة	790.5	1414.65	1291.14	1362.21	1449.22	1299.91
الشركة الخاصة	7360.10	8529.27	8815.62	9524.41	3،10001	9326.56
المجموع	8150.50	9943.92	10106.76	10886.62	11450.52	10626.46

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على موقع وزارة الصناعة والمناجم

تحليل معطيات الجدول أعلاه:

مساهمة القطاع العامة في تحقيق القيمة المضافة : حيث ارتفعت من سنة 2015 الى سنة 2016 ثم انخفضت في سنة 2017، على العموم فهي ترتفع و تنخفض من سنة أخرى وهذا أمر متوقع بسبب قلة عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للدولة، وذلك لأن القطاع الخاص يمثل الحصة الأكبر من إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر حيث انتقل من مبلغ قدره: 7360.10 مليار دج في عام 2015 إلى مبلغ قدره: 9326.56 مليار دج في عام 2020، من خلال ما سبق تهدف الجزائر إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي والاستدامة المالية.

ت.مساهمة المقاولاتية في الناتج الداخلي الخام للفترة (2015-2022)

تعمل المقاولاتية على رفع الناتج الداخلي الخام من خلال توفير مناصب شغل مما يؤدي إلى الزيادة في دخل الأفراد وهذا يؤدي بدوره إلى تحسين المستوى المعيشي لهم من خلال تخصيص جزء من الدخل للاستهلاك والباقي للادخار الذي يوجه للاستثمار في مشاريع خاصة، كما تساهم في زيادة الإنتاج وتوافر المنتجات. (قاسمي، 2018، ص 30).

جدول رقم (03): اسهامات الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الخام في القطاعات الاخرى للفترة(2015-2020) الوحدة مليار دج

قطاع النشاط	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي الناتج الداخلي الخام خ م	9237.87	14381.2	14934.1	14213.2	14807.1	18383.8	22021.5

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، ons

تحليل معطيات الجدول أعلاه: من الجدول أعلاه يتضح أن مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي خارج المحروقات في تزايد مستمر، حيث قفز من 9237.87 مليار دج سنة 2015 الى 22021.5 مليار دج سنة 2021، وهو ما يبين اهتمام الدولة على تنمية هذا القطاع وتدعيمه بتبني عدة مخططات خماسية آخرها 2015-2019.

6. عراقيل المقاولاتية كآلية للتنويع الاقتصادي الجزائري:

رغم الجهود التي تبذلها الدولة في سبيل بناء قاعدة صناعية حسب سياستها الجديدة التي تقوم على تطوير المقاولاتية، إلا أنها لازالت تواجه جملة من العراقيل و الصعوبات التي تعوق تنميتها:

- ✓ التعقيدات الإدارية والتنظيمية الناتجة عن السلوكيات البيروقراطية المتواصلة التي يواجهها أصحاب المشاريع مثل التأخير في الحصول على ترخيص الإنشاء.
- ✓ ضعف التأطير وثقافة المقاول وغياب القدرات الحقيقية للتسيير التي تعتبر عوامل رئيسية في منع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أن تكون تنافسية. (قراقي،2016)
- ✓ انكماش النشاط الاقتصادي وركود حركة التبادل التجاري و أنشطة المقاولات.
- ✓ ارتفاع النفقات الثابتة غير المباشرة التي تتحملها المؤسسات مثل: رواتب موظفي الإدارة، إيجارات المباني، استهلاك الكهرباء.
- ✓ مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدوافع عاطفية قائمة على ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة.
- ✓ نقص الكفاءات التسويقية. (فرحاتي،2017، ص ص 8-9)
- ✓ مشكلة نقص القدرات والمهارات الإدارية لدى القائمين على الإدارة في هذه المؤسسة.
- ✓ إهمال جانب البحث والتطوير وعدم الاقتناع بأهميته و ضرورته.
- ✓ ضعف الدراسة الفنية للمشروع وانعدام الخبرة لدى أصحاب المشاريع أنفسهم.
- ✓ عدم وجود دعم حكومي كاف وهذا ما يفسر وجود قيود تشريعية تحد من نشاط هذه المؤسسات. (عيس،2016)

III.نتائج الدراسة:

توصلت دراستنا الحالية إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- ✓التنويع الاقتصادي لابد منه في الاقتصاد الجزائري، لحماية الاقتصاد من تقلبات أسعار النفط.
- ✓ يسمح التنويع بتوسيع هيكل الإنتاج والتحرر من تبعية القطاع الواحد أي قطاع النفط.
- ✓ المقاولاتية ونشر الفكر المقاولاتي بين الأفراد فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الوسيلة الأنسب ولأنجع لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- ✓ يمكن أن تساهم المقاولات التي ينشئها الأفراد في تنويع الإنتاج، تنويع الصادرات، تنويع الإيرادات المالية، تنويع اليد العاملة، تنويع مصادر الدخل وتراكمات رأس المال، هذا ما يجسد التنويع الاقتصادي الذي تطمح إليه الجزائر.
- ✓ هناك قطاعات واعدة تتوفر على كم هائل من الفرص المقاولاتية ولكنها غير مستغلة بشكل عقلاني مثل الزراعة، السياحة، الطاقات المتجددة...الخ.

IV.الخلاصة:

من خلال ما سبق التطرق اليه فريادة الاعمال هي واحدة من أهم الطرق البديلة للاعتماد على مصدر وحيد للدخل "اقتصاد الريع أو البراميل" وذلك من خلال استغلالها بشكل جيد وسليم في جميع القطاعات الفعالة "الزراعة، الصناعة، الطاقة المتجددة ... الخ " أي تنويع مصادر الموارد، ويجب التنويع لتفادي تقلبات أسعار المصدر الوحيد، بشرط توفير جميع الوسائل المادية والبشرية المؤهلة، هذا نتيجته خلق اقتصاد حقيقي مرن يعمل على تفير مناصب شغل دائمة ومستمرة، توفير جميع ما يحتاجه الموطن "الاكتفاء الذاتي"، فالجزائر انتهجت عدة استراتيجيات في المجال المقاولاتي بهدف تنويع الإنتاج المحلي، إلا أن التنوع الاقتصادي حلقة مفقودة في الاقتصادي الجزائري الذي لا يزال رهين تقلبات أسعار البترول أو ما يعرف بالاقتصاد الريعي أو اقتصاد البراميل أي الاعتماد على مصدر واحد للدخل، فرغم كل المجهودات إلا أنها لم تكن مرفقة بتنوع متزن في النشاط الاقتصادي، وتبقى دائما متأخرة بالنظر للسياسات والإمكانات المتوفرة.

V.التوصيات:

- ✓تنويع الاقتصاد حتمية لابد منه في الاقتصاد الوطني لتوفير موارد مهمة للدولة خارج قطاع المحروقات.
- ✓يسمح التنويع بتوسيع هيكل الإنتاج والتحرر من تبعية القطاع الواحد أي قطاع النفط.
- ✓المقاولاتية ونشر الفكر المقاولاتي بين الأفراد فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية الوسيلة الأنسب والأنجح لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- ✓يمكن أن تساهم المقاولات التي ينشئها الأفراد في تنويع الإنتاج، تنويع الصادرات، تنويع الإيرادات المالية، تنويع اليد العاملة، تنويع مصادر الدخل وتراكمات رأس المال، هذا ما يجسد التنويع الاقتصادي الذي تطمح إليه الجزائر.
- ✓ هناك قطاعات واعدة تتوفر على كم هائل من الفرص المقاولاتية ولكنها غير مستغلة بشكل عقلاني مثل الزراعة، السياحة، الطاقات المتجددة...الخ.

لا يزال الاقتصاد الجزائري هشا بسبب اعتماده الكلي على قطاع المحروقات، مما يتطلب سياسة تنويع ناجعة يمكن أن يدعمها النشاط المقاولاتي، لذلك لابد من:

✓التركيز على الأنشطة الريادية التي يمكن أن تلعب دوراً هاماً وتشمل جميع القطاعات الأخرى، مما يساهم في الإنتاج المحلي و تعزيز التجارة الخارجية.

✓اللجوء الى وضع خريطة للفرص الريادية المتاحة في كل قطاع و الطلب الاقتصادي على منتجات كل قطاع.

✓العمل على احتساب كافة الفرص الريادية على أساس طبيعة القوى العاملة المتوفرة في الاقتصاد، وبالتالي ضمان الطلب عليها ونجاحها والعمل على تقديم كافة الضمانات والحوافز لتشجيع رواد الأعمال الشباب على تحقيق مشاريعهم على أرض الواقع.

✓تكوين إطارات مختصة في مجال الدعم والمرافقة، تعمل على دراسة المشاريع المقاولاتية ومتابعتها وتقييمها لضمان نجاحها دون هدر وتضييع للأموال.

✓نشر الفكر المقاولاتي بين أوساط الشباب والتوعية بأهمية النشاط المقاولاتي، خاصة خريجي الجامعات ...الخ.

VI.الهوامش والإحالات:

1- العيسوي إبراهيم.(2003). التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها.

2- أحمد بن قطاف.(2021). المقاولاتية ودورها في تشجيع روح المقاولاتية في الجامعات، دراسة تقييمية لدار المقاولاتية بجامعة برج بوعريريج.

3- أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح.(2018). استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية.

4- السعيد بوشول، نذير غانية، سعاد جرمون.(2017). المقاولاتية كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي، دراسة حالة المملكة العربية السعودية.

5- أمينة قراقي،(2016)، كفاءات أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بومرداس.

6- إيمان حيولة، وردة موساوي،(2020)، مساهمة المقاولاتية في التنمية الاقتصادية.

7- بللعما أسماء،(2017)، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

8- حمزة لفقير،(2017)، الروح المقاولاتية وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

9- نوي نبيلة،(2020)، التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية ، دراسة حالة الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية العدد الاقتصادي.

10-عمر فرحاتي،(2017)، إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الوادي.

11- صندوق النقد العربي،(2009)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد.

12- ضيف أحمد،(2015)، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012).

13- ضيف أحمد، عزوز أحمد،(2018)، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة.

14- عماد الدين المصبح،(2008)، محددات النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (1970 -2004).

15- عيسى آيت عيسى،(2020)، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصادات شمال إفريقيا، العدد 2 جامعة الجزائر.

16- مجدي عوض مبارك،(2009)، الريادة في الاعمال.

17- محمد حمدي عاشور الدلو،(2018)، واقع العوامل الريادية "دراسة حالة حاضنة الاعمال والتكنولوجيا في الجامعة الاسلامية ".

18- محمد علي الجودي،(2015)، نحو تطوير المقاولاتية من التعليم الجامعي.

19- ممدوح عوض الخطيب،(2015)، أثر التنويع على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

20- نصيرة سعيدي، محمد ميلود قاسمي،(2018)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية مجلة اقتصاد المال والأعمال جامعة الوادي.